

## الباب الخامس القصد الجنائي فى الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار

### القصد الجنائي فى جريمه البلاغ الكاذب

• لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى . الذى اعتنق المطعون فيه أسبابه . أنه اتخذ من مجرد حفظ شكوى الطاعن ضد المدعى بالحق المدنى دليلاً على كذب ما أبلغ به دون أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار بالبلاغ فى حقه بدليل ينتجه عقلاً فضلاً عن أنه لم يبين فحوى المستندات التى أشار إليها فى أسبابه واستخلص منها ثبوت الجريمة فى حل الطاعن بركنيتها المادى والمعنوى كما هو معرفة فى القانون فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١٢٠٨٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٨ ص ١١٥١

• يتوفر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف فى القانون متى كان المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و كان منتوياً الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٠٩ / ٠٤ / ١٩٥٧ ص ٢٨٧

• يشترط لتوافر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها منتوياً الكيد للمبلغ ضده

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٧ ص ٩١٠

• يشترط فى القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها، و أن يكون الجانى عالماً بكذبها و منتوياً السوء و الإضرار بالمجنى عليه. و لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التى إستند إليها فى ثبوت كذب البلاغ، و إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجانى قصر قوله على أن المتهم قد أصر على إتهام المدعية بالحق المدنى كذباً مع سوء القصد بسرقته. و هذا القول لا يدل فى الفعل و المنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدنى و الإضرار بها. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون قد قصر فى إثبات القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور و يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن و

إلى المتهمين الآخرين اللتين لم تطعنا فى الحكم لوحدة الواقعة.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤ / ٠١ / ١٩٦٣ ص ٢٠

• من المقرر فى دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبة و توافر القصد الجنائى أمر متروك لمحكمة الموضوع، ولها مطلق الحرية فى تكوين إقتناعها من الوقائع المعروضة عليها غير مقيدة فى ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٠٢ / ١٩٦٧ ص ٢٦٦

• إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون، هو أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و أن يكون منتوياً الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٠٨ / ١١ / ١٩٧١ ص ٦١٥

• من المقرر إنه يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها و أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء و الإضرار بمن بلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائى لدى الطاعنين إقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين و علمهما بهذا الكذب و هو ما لا يكفى للتدليل على أنهما كانا ينتويان السوء بالمبلغ فى حقه و الإضرار به فإنه يكون قد قصر فى إثبات القصد الجنائى فى الجريمة التى دان الطاعنين بها

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٢ ص ١٢٥٥

• الركن المادى فى جريمة البلاغ الكاذب هو حصول التبليغ كذبا إلى أحد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله و أن القصد الجنائى فيها قوامه العلم بكذب الوقائع المبلغ بها قصد الأساءه إلى المجنى عليه مبلغ ضده.

الطعن رقم ١٧٥٩٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣ / ٠٦ / ١٩٩٣ ص ٥٨٨

• من المقرر أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضى ان يكون المبلغ عالماً يقينياً لا يداخله أى شك في أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم عل تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه.

الطعن رقم ١٢٠٨٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٨ ص ١١٥١

• لما كان القضاء بالبراءة فى الدعوى الجنائية الذى يتلازم معه القضاء برفض الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها هى تلك التى تبنى على عدم وقوع الفعل المكون للجريمة أو عدم ثبوت اسنادها للمتهم لعدم الصحة أو لعدم كفاية الادلة أما إذا كان عماد البراءة هو إنتفاء أحد أركان الجريمة فينبغى البحث عما إذا كان الفعل المادى الذى وقوع ينطوى على خطأ مدنى يستوجب التعويض من عدمه وعلى ذلك فإنه إذا بنيت براءة المبلغ فى جريمة البلاغ الكاذب على انتفاء ركن من اركانها، فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى يستوجب التعويض إذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الاتهام أو بقصد التعرض بالمبلغ والاساءة إلى سمعته أو فى القليل عن رعونه أو عدم تبصر وكان الحكم المطعون فيه استند فى قضائه بالبراءة إلى انتفاء القصد الجنائى لدى الطاعن واستخلص من أوراق الدعوى أن الطاعن كان متسرعاً فى تبليغه ضد المدعى بالحق المدنى وذلك بإقامته الدعوى المباشرة متهما اياه باخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة وان ذلك كان عن رعونه وعدمك تبصر مما يوفر فى حق الطاعن خطأ مدنياً يستوجب التعويض ورتب على ذلك مسئوليته المدنية والزامه بالتعويض المطلوب فإنه لا يكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٧٥٩٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣ / ٠٦ / ١٩٩٣ ص ٥٨٨

• إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون هو أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و أن يكون منتوياً الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده، وكان

تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحرية فى إستظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٥ / ٠٦ / ١٩٨٩ ص ٦٥١

• من المقرر أنه ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة و أن المبلغ ضده برئ منها و أن يقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء و الإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى بإستظهار الدليل على قصد إذاعة ما أسنده الطاعن للمدعى بالحقوق المدنية. أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ و يستظهر قصد الإضرار.

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٨٨ ص ١١٦

• القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها و إنتوائه الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده، و تقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحرية فى إستظهارها من الوقائع المطروحة عليها، لما كان ذلك و كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله " و حيث أنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب فضلاً عن القصد العام أن يكون الجانى قد أقدم على التبليغ و هو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها و أن المبلغ فى حقه برئ مما نسب إليه، و يشترط القانون أيضاً قصداً خاصاً و هو أن يكون المبلغ قد أقدم على الإبلاغ بنية الإضرار بمن أبلغ ضده، و إذ كان الثابت من مطالعة الشكوى المسار إليها سلفاً أن المتهمه و هى شقيقة المدعى بالحق المدنى أبلغت ضده لنزاع بسبب الخلف على الميراث و أنها كانت تبغى ألا ينازعها فى الشقة التي تقيم بها و يرد إليها نقودها دون أن تتصرف نيتها إلى الإضرار به و الزوج به فى جريمة، و من ثم ترى المحكمة أن جريمة البلاغ الكاذب غير متوافرة الأركان فى حقتها و يتعين القضاء ببراءتها منها، كما أن ركن العلانية فى جريمة القذف المنسوبة لها لا يمكن إعتباره متوافراً لأنها لم تقصد إذاعة ما أبلغت به ضد شقيقها أو التشهير به بل كل ما رمت إليه هو إبلاغ جهة الشرطة للعمل على إسترداد نقودها و حتى لا ينازعها الإقامة أو يطردها من الشقة و يوقف إعتدائه عليها، لما كان ذلك فإن ما نسب

إلى المتهمه يكون غير متكامل الأركان و يتعين من ثم القضاء ببراءتها منه... " ثم عرض الحكم للدعوى المدنية و أسس قضاءه برفضها على قوله " و حيث إن الدعوى المدنية تتحد في ركن الخطأ مع الدعوى الجنائية التي قضى ببراءة المتهمه فيها، و من ثم تكون الدعوى المدنية هي الأخرى غير متكاملة الأركان و يتعين القضاء برفضها ". فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون و يضحى منعى الطاعن و لا محل له.

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٠٤ / ١٩٧٩ ص ٤٨١

• الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ و هذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً يقينياً لا يداخله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة و أن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة أن يكون الجاني قد أقدم على تقديم البلاغ متتوياً السوء و الإضرار بمن بلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه، لما كان ذلك، و كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين و علمهم بهذا الكذب دون أن يدل على توافر هذا العلم و يستظهر قصد الإضرار بالمبلغ في حقه بدليل ينتجه عقلاً فإنه يكون - فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في البيان بما يعيبه و يوجب نقضه و الإحالة.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ / ٠٢ / ١٩٧٥ ص ١٧٩

• يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ وقت التبليغ عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها و قاصداً الإضرار بحق المبلغ في حقه، فإن إنعدم أحد هذين الشقين فلا جريمة. و إذن فإذا كان الحكم الصادر بالإدانة لم يتحدث عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها و لا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده فهذا قصور فيه مستوجب لنقضه

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٩ ق جلسة ٠٨ / ٠١ / ١٩٤٠ ص ٦٦

• القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها و إنتواؤه الإضرار بمن بلغ في حقه. و ليس في قيام أحد هذين العنصرين ما

يفيد قيام الآخر حتماً. فإذا إكتفى الحكم بإثبات توافر نية الإضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفى فى إثبات قيام القصد الجنائى لديه، بل لابد من أن يعنى الحكم أيضاً بإثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما إشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور ووجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٩ ق جلسة ٠١ / ٠٥ / ١٩٣٩ ص ٥٤٣

٠ إن نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ من قانون العقوبات القديم المقابلتين للمادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الحالى صريح فى أنه يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى سئ القصد عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها، وأن يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ متنبهاً بالسوء و الإضرار بمن بلغ عنه. ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره المذكورين و بإيراد الوقائع التى إستخلص منها توافره. فإذا إقتصر الحكم على بيان كذب الوقائع المبلغ بها، و على ذكر ما يفيد علم المبلغ بكذب إحداها، فهذا لا يكفى وحده لإثبات توافر القصد الجنائى كما عرفه القانون، بل يجب أن يعرض الحكم أيضاً لعنصر هام من عناصر هذا القصد و هو إثبات الغرض السئ الذى رمى المبلغ إلى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذى قدمه. و فى إغفال الحكم ذلك قصور يعيبه و يوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٩ ق جلسة ٠٦ / ٠٣ / ١٩٣٩ ص ٤٧٨

٠ إذا كانت محكمة الموضوع بعد أن إستعرضت الواقعة فى دعوى البلاغ الكاذب قد إنتهت إلى الإقتناع بكذب البلاغ ولكنها رأت أن سوء القصد لدى المتهم يعوزه الدليل لأن الظروف المحيطة بالواقعة تكفى لإثارة الشبهة فى التصرف الواقع من المبلغ ضده فبرأت المتهم و مع ذلك قضت للمبلغ ضده بالتعويض لما أصابه فى سمعته من ضرر بسبب إقدام المبلغ على التبليغ فى حقه دون أن يحرى الحقيقة، فالطعن فى هذا الحكم بزعم أنه لم يبين وجه الخطأ المستوجب للتعويض غير صحيح.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٩ ق جلسة ٠٥ / ١٢ / ١٩٣٨ ص ٣٦٧

• يكفى فى بيان القصد الجنائى لدى المبلغ فى جريمة البلاغ الكاذب أن يذكر الحكم أن سوء القصد مستفاد من التبليغ على الصورة التى قدم بها البلاغ، و من طلب المبلغ تفتيش المبلغ ضده وإصراره على هذا التفتيش مع علمه بأن لا سرقة، - وهى موضوع البلاغ □ و مع علمه بالدعوى المدنية التى كانت منظورة فى ذلك الوقت بشأن الأشياء المدعاة سرقته، و مع علمه بأن تلك الأشياء حتى لو أسفر التحقيق عن وجودها لدى المبلغ ضده فإنها إنما سلمت إليه نتيجة إتفاق بينهما

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٨ ق جلسة ٠٦ / ٠٦ / ١٩٣٨ ص ٢٦٣

• لا يكفى فى معرض التدليل على سوء قصد المبلغ أن يذكر الحكم أن سوء القصد ثابت " من الضغائن المعترف بها بين المتهم وبين المبلغ فى حقه " ، بل يجب أن يبين ماهية تلك الضغائن و دلالتها على توفر سوء القصد لدى المبلغ.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٦ ق جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٣٥ ص ٥٢٧

• يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى بلغ عنها مكذوبة و أن الشخص المبلغ فى حقه برىء مما نسب إليه و أن يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده. و تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى إستظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤ ق جلسة ١١ / ٠٦ / ١٩٣٤ ص ٣٥٧

• يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أسندها فى بلاغه إلى المبلغ ضده، و أن يكون قد قصد ببلاغه الإضرار به. فإذا كان الحكم قد ذكر أن المتهم إنما قصد الإساءة إلى المجنى عليه بتلفيق التهمة ضده كى ينال عقابه، فإن ذلك يكون كافياً فى بيان هذا القصد.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٠ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٣٩ ص ٦٤

• إن الحكم لا يعيبه بما يستوجب نقضه عدم تحدّثه صراحة عن توافر سوء قصد المتهم فى جريمة البلاغ الكاذب إذا كانت الوقائع التى أثبتتها تفيد ذلك

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ١١ ق جلسة ٢٤ / ٠٢ / ١٩٤١ ص ٤٠٤

• القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتطلب أمرين : علم المبلغ وقت التبليغ بكذب بلاغه، و تعمده إلحاق الضرر بالمبلغ ضده.

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ١١ ق جلسة ٢٤ / ٠٣ / ١٩٤١ ص ٤٢٦

• إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين : هما علم المبلغ بكذب الوقائع التى بلغ عنها، وإنتواؤه الإضرار بمن بلغ فى حقه. فإذا كان الحكم قد إستخلص توافر هذا القصد من إرسال المتهم العرائض السابقة الإشارة إليها إلى عدة جهات قائلًا إنه لو لم تكن لديه نية الإضرار به لسلك الطريق التى رسمها القانون لرد القضاة، فإنه يكون قد إستخلصه إستخلاصاً سائغاً من وقائع مؤدية إليه.

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٤ ق جلسة ٠٨ / ٠٥ / ١٩٤٤ ص ٤٨٣

• إنه، طبقاً لصريح القانون فى المواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ ع، يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها، وأن يكون أيضاً قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء و الإضرار بمن بلغ فى حقه. و لذلك فإنه يجب أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره. فإذا كان ما أورده الحكم فى هذا الصدد، مع كفايته فى بيان أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ، ليس كافياً فى بيان أنه كان ينوى السوء بالمبلغ فى حقه و الإضرار به، إذ لم تؤكد فيه المحكمة ثبوت ذلك، و لم تثبت فيه على القول الذى يحققه، كما هو معترف به فى القانون، فإن هذا الحكم يكون قد قصر فى إثبات توافر هذا العنصر. و بذلك لا يكون القصد الجنائى متوافر الإثبات فى الحكم.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٨ / ٠٥ / ١٩٤٥ ص ٧١٨

• إنه لما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يستلزم فضلاً عن علم المبلغ بكذب ما بلغ عنه، أن يكون قد أقدم على التبليغ منتوياً بالسوء والإضرار بمن بلغ في حقه، فإنه يجب أن يبين الحكم بالإدانة في هذه الجريمة توافر القصد بعنصره على هذا النحو. وإذن فلا يكفي في بيان هذا القصد قول الحكم " إنه تبين مما تقدم أن المتهم، رغم علمه بحقيقة الواقعة التي أبلغ بها المدعيان البوليس، عمد بسوء قصد منه، مرجعه النزاع الشرعي والأهلي بينهما، إلى رفع الجنحة المباشرة ضدتهما، ومن ثم فالتهمة قبله ثابتة".

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٠ / ٠٥ / ١٩٤٨ ص ٥٥٩

• لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها بل يجب أيضاً أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ قاصداً للإضرار بمن بلغ في حقه. فإذا كان كل ما قاله الحكم لإثبات القصد الجنائي لدى المتهم هو قوله " إن سؤ القصد ونية الإضرار متوافران لدى المتهم من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبة الخ ". فإنه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي بشطريه وبتعيين نقضه.

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٩ ص ١٩١

• يشترط لقيام ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المتهم عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون منتوياً بالإضرار بمن بلغ في حقه. فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بأنه لم يذكر الواقعة التي أبلغ بها على أنه شاهدها بنفسه، بل على أنها منقولة إليه من أولاده الصغار، وطلب إلى المحكمة تحقيق ذلك بإستدعاء أولاده وسؤالهم، فأدانت المحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر في قيام الجريمة التي دانت به، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ١٩ ق جلسة ٠٦ / ٠٣ / ١٩٥٠ ص ٢٧٨

• القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق إلا بثبوت علم المبلغ بكذب الوقائع التي

أبلغ عنها و إنتوائه السوء بالمجنى عليه و الإضرار به. فإذا لم يعن الحكم ببيان القصد الجنائى على تلك الصورة و لم يقم الدليل عليه فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٥٠ ص ٢٣٨

• يكتفى لبيان ثبوت القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الحكم قد قال " و سوء قصد المتهم الأول و علمه بكذب بلاغه ثابتان ثبوتاً لا شك فيه من القضايا الجزئية القائمة بين العائلتين و التى أثبتت المحكمة عنصر التلفيق فيها من جانب عائلة المتهم الأول وبالأخص الجنحة التى أشار إليها هذا المتهم فى بلاغه ضد المدعيين و من إتفاق المتهمين على الكيد للمدعيين " فإن ما قاله الحكم من ذلك صريح فى أن الطاعن أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى بلغ عنها مكذوبة و أنه إنتوى الكيد لهما.

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٠١ / ١٢ / ١٩٥٣ ص ١٤١

• متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه يدل على كذب واقعة السرقة التى ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليه، و أنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك، و أنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء و الإضرار بالمجنى عليها توصلأ إلى إدانتها، و هو تدليل سائغ على كذب البلاغ و على توفر القصد الجنائى كما هو معرف به قانوناً، و من ثم فإن النعى على الحكم بالقصور غير سديد.

الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ٠٤ / ٠٢ / ١٩٦٣ ص ٦٧

• يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى أبلغ عنها مكذوبة و أن الشخص المبلغ فى حقه برئ مما نسب إليه و أن يكون ذلك بنية الإضرار به، و تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى إستظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٦٣ ص ١٠٣٣

• يشترط لتوافر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و أن يكون منتوياً الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده، و تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى إستظهاره من الوقائع المعروضة عليها.

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣ / ٠٢ / ١٩٦٥ ص ٢٧١

• يتوافر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب بكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و أن يكون منتوياً الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده، و تقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى إستظهارها من الوقائع المطروحة. و متى كان الحكم قد عرض لقصد الطاعنين من فعلتهم فأثبت أنهم لم يبلغوا ضد المطعون ضده إلا بقصد الإيقاع به جنائياً و الإضرار بمصالحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة و إصرارهم الثابت بمحاضر الجلسات على ما زعموه على الرغم من التحقيقات التى أجريت فى مواجهتهم، و كان هذا الذى خلص إليه الحكم فى صدد تقدير سوء نية الطاعنين هو مما يكفى و يسوغ به الإستدلال عليها، فإن الطعن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ٠٧ / ٠٤ / ١٩٦٩ ص ٤٥٨

• القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون هو أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و أن يكون منتوياً الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده - و هو ما يخطئ الحكم تقديره - و لا يعتد بعدئذ بما يثيره الطاعن من أنه حين أقدم على التبليغ ضد المدعى بالحقوق المدنية كان على حق فيما أبلغ به، و ذلك بأن هذا القول من جانبه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً و قد أبدى الحكم عدم ثقته مما لا يجوز المجادلة فيه و إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ ص ١٢٦٣

• يجب لتوافر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب، أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى أبلغ عنها مكذوبة، و أن الشخص المبلغ عنه برئ مما أسند إليه، و أن

يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده، و ثبوت توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى إستظهاره من الوقائع المطروحة عليها، كما أن البحث فى كذب البلاغ أو صحته أمر موكول إليها تفصل فيه حسبما يتكون به إقتناعها.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٠٢ / ٠٥ / ١٩٧١ ص ٢٨٤

• يتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب بعلم المبلغ بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و إنتوائه الكيد و الأضرار بالمبلغ ضده، و تقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى إستظهارها من الوقائع المطروحة عليها، و لما كان الحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله إن التحقيقات لا يبين منها أن إنقسام العلاقة الزوجية بين ابنة الطاعن و بين المطعون ضده كان لها أثرها فى دفع الأخير إلى إبلاغ السلطات العامة بأن الطاعن " المدعى بالحقوق المدنية " قد أغفل ذكر بعض ممتلكاته فى إقرار الذمة المالية، و أن الأوراق لا تحتوى على ما يقطع و تطمئن إليه المحكمة بأن المطعون ضده إنتوى ببلاغه سوء القصد و الكيد للمدعى بالحقوق المدنية " الطاعن "، و إذ كان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدعوى و أمت بظروفها عن بصر و بصيرة، فإن كل ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى و إستنباط معتقدها و هو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٠٥ / ١٩٧٢ ص ٦٥٢

• يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء و الإضرار بمن أبلغ فى حقه، مما يتبعين معه أن يعنى الحكم القاضى فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه. لما كان ذلك، و كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائى لدى الطاعنة قد إقتصر على قوله " إن مجرد العلم بكذب بعض ما أبلغت عنه الطاعنة

يكفى لتوافر القصد الجنائي لدى المبلغ أى يكفى القصد العام " فإن هذا الحكم الذى أورده الحكم لا يكفى للتدليل على أن الطاعنة كانت تعلم علماً يقيناً لا يداخله أى شك أن الواقعة التى أبلغت بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها و أنها إنتوت السوء و الإضرار به، و يكون الحكم بذلك قد قصر فى إثبات القصد الجنائي فى الجريمة التى دان الطاعنة بها بما يعببه و يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٠٨ / ١٢ / ١٩٧٤ ص ٨٢٧

• من المقرر أن تقدير توافر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب من شأن محكمة الموضوع

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٠٣ / ٠٢ / ١٩٧٥ ص ١٣٢

• القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب هو إرادة إيقاع العقاب بالمبلغ فى حقه. و على ذلك فلا يقبل الطعن ممن بلغ كذباً بأنه لم يكن يقصد من بلاغه إلا تأييد حقوقه فى دعوى مدنية مقامة بينه و بين المجنى عليه، لأن الأغراض المشروعة لا يجوز تأييدها بالمفتريات. و الباعث على العمل الجنائي لا أهمية له متى إستوفت الجريمة أركانها.

الطعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٠٧ / ١١ / ١٩٢٩ ص ٣٦٢

• لا يكفى فى إثبات جريمة البلاغ الكاذب أن تقتصر المحكمة فى حكمها على قولها " إن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة ". لأن هذا التسبب فى غاية القصور و الإبهام إذ لم تذكر فيه المحكمة شيئاً من تفصيل تلك التحقيقات أو شهادة الشهود يقنع المطلع بأن البلاغ كاذب. و على إفتراض كفاية هذا البيان لإفادة كذب البلاغ فإن مجرد الكذب لا يستلزم حتماً سوء القصد بل لا بد من إقامة دليل خاص يدل عليه ما دام أنه ركن أصيل من أركان الجريمة.

الطعن رقم ٢٦٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ٠٥ / ١٢ / ١٩٢٩ ص ٣٩٥

• لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب بقوله: " إن الثابت من التحقيقات و من أقوال المتهم التى تتسم بروح التحدى و العداء الذى

ليس له ما يبرره أنه كان يعلم بكذبه عندما أبلغ السيد وزير العدل أنه..... ومن هذا يظهر بوضوح ويثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهم تعمد الإساءة إلى شخص المجنى عليه، فإن هذا الذى أورده الحكم بكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى بعنصريه لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة إلى المجنى عليه.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ٠٦ / ١٩٧٨ ص ٥٨٧

• ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها وأن يقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على مجرد قوله أنه لا يوجد ما يبرر إتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسرقة وأنه أصر على إتهامه لها دون أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار بالمبلغ فى حقها بدليل ينتجه عقلاً، فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون، مشوباً بالقصور فى البيان.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٨١ ص ٩٣٤

• لما كان القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده، وتقدير هذه الأمور من شأنه محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى استظهارها من الوقائع المطروحة عليها.

الطعن رقم ٤٧٢٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٩٨ ص ١٠٦٩

• من المقرر فى دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبة وتوافر القصد الجنائى أمر متروك لمحكى الموضوع ولها مطلق الحرية فى تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد استمدت ثبوت الجريمة فى حق الطاعن من أنه أسند إلى المطعون ضده اعتدائه بالضرب على باستخدام عصا واتلاف أجزاء من سيارته وقد أدى ذلك إلى فقد مبلغ نقدى كان بتلك السيارة فى حين ثبت للمحكمة عدم صدق ذلك الادعاء من أن أقوال الطاعن

والمجنى عليه فى واقعة الضرب تناقضت مع الدليل الفنى المستمد من التقرير الطبى الموقع على ثانيهما وأنه بمناظرته بمحضر جمع الاستدلالات تبين عدم وجود اصابات ظاهرية به، وكان إلى أن الشرطى الذى أستشهد به الطاعن قد نفى رواية هذا الأخير وبلاغة ضد المطعون ضده إلا بعد مرور ثلاثة أيام ليمنعه من ضبط سيارته مستقبلا وإلى ما أظهرته معاینه النيابة العامة من أن التلفيات التى وجدت بسيارة الطاعن قديمة، وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك إلى أن الطاعن لم يراع فى بلاغة الحيلة وانه امتد به إلى مبلغ الكذب فأبلغ بتلك الواقعة رغم عمله بأنها مكذوبة للأضرار بالمطعون ضده، فإنه بذلك يكون قد أورد تدليلا سائغا لقضائه تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها، مما يضحى معه نعيه بالقصور فى التسبب فى هذا الشأن فى غير محله.

الطعن رقم ٨٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٩٤ ص ٩٠٧

• لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ مما مقتضاه أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله شك فى أن الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها وأنه يلزم لصحة الحكم البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر العلم اليقيني وان تستظهر ذلك فى حكمها بدليل ينتجه عقلا، كما أنه يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد اقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصرية لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند إليها فى الإدانة التى استند إليها فى الإدانة ودون أن يدل على توافر على الطاعن بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار بالمبلغ فى حقهم بدليل ينتجه عقلا، فإنه يكون فضلا عن خطئه فى التطبيق القانون مشوبا بالقصور فى البيان بما يعيبه.

الطعن رقم ١٠٧٥٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٢ ص ٩١٣

• من المقرر أنه يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب التى دين بها الطاعن كذلك أن يكون الجانى سئ القصد عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون أيضاً قد اقدم على تقديم البلاغ

منتوباً السوء و الإضرار بمن أبلغ عنه.

الطعن رقم ٥١٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٩١ ص ١٣٩٠

٠ لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها و أورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الصحيح فى الأوراق وتؤدى إلى ما رتبته عليها. و ذلك فى قوله: " و حيث إنه عن الدعوى المباشرة الفرعية و لما كان الثابت مما إنتهت إليه المحكمة على النحو متقدم الذكر أن المدعى المدنى فى الدعوى..... الطاعن قد نسب إلى المتهم فى تلك الدعوى - و هو المدعى المدنى فى الدعوى الفرعية - بواسطة إحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ عقوبات و ذلك بأن سطر صحيفة الدعوى المباشرة و تداولتها الأيدى و جاء بها على خلاف الحقيقة التى يفصح عنها الإيصال سند الدعوى و يختلف ما جاء فيه عما ورد بصحيفة الإدعاء المباشر و لا يعين أن المتهم قد إقترف جريمة التبيد المنسوبة إليه و هو على إختلاف جذرى واضح للوهلة الأولى فليس فى الإيصال ما يعنى أن المتهم تسلم من المدعو..... ذلك المبلغ على سبيل الأمانة لتوصيله إلى المدعى المدنى كما جاء بصحيفة الإدعاء المباشر فمن ثم تكون أركان الجريمة المؤتممة بالمادة ٣٠٢ عقوبات قد قامت إذ أن ما نسبه المدعى المدنى إلى المتهم لو كان صادقاً لوجب عقاب الأخير طبقاً للمادة ٣٤١ عقوبات، كما و أن أركان جريمة البلاغ الكاذب قائمة بإعتبار أن ما أبلغ به المدعى المدنى أمر ثبت كذبه على النحو المقدم البيان، كما ثبت مما تقدم أن المدعى المدنى لا بد و أن يعلم من الوهلة الأولى أن ما يسطره يخالف الحقيقة و لا يمكن أن يكون ما سطره على النحو الموضح فيه عدم الصدق إلا أن يكون قد قصد به إلحاق الضرر بالمتهم.....". و إذ كان هذا الذى أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى بعنصره لدى الطاعن - بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب - و هو العلم بكذب الوقائع و قصد الإساءة إلى المجنى عليه. فضلاً عن توافر أركان جريمة القذف بكافة عناصرها و أركانها.

الطعن رقم ٤٢٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ٠١ / ١٩٨٨ ص ١٥٦

٠ إن القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التى أبلغ عنها

و بأنتوائه الكيد و الإضرار بالمبلغ ضده، و تقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى إستظهارها من الوقائع المطروحة عليها. لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد نفى بتبرير سائغ توافر القصد الجنائى لدى المطعون ضده إستناداً إلى أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦١٢٢ لسنة ١٩٧٩ جنح السويس قد قضى ببراءة الطاعن من تهمة ضرب المطعون ضده لعدم إطمئنان المحكمة لأقوال هذا الأخير دون كذب الإتهام أو عدم صحته - و هو يتفق و ما يثبت من مطالعة ذلك الحكم و يفاير ما ذهب إليه الطاعن فى هذا الصدد - و ينبئ عن إمام المحكمة بالدعوى و بطروفها عن بصر و بصيرة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى و إستنباط معتقدها و هو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٧ / ٠١ / ١٩٨٥ ص ١٦٣

• لما كان من المقرر أن الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ و هذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً يقيناً لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة و أن المبلغ ضده برىء منها، كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً بالسوء و الإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره.

الطعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٦ / ٠٤ / ١٩٨٤ ص ٤٨٣

• لما كان يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى عالماً بكذب الوقائع التى أبلغ عنها و أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً بالسوء و الإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره و كان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه و المكمل بالحكم المطعون فيه قد إقتصر على سرد أسباب الحكم الصادر بتبرئة المدعى بالحق المدنى من تهمة الرشوة و التى تقوم على الشك فى الأدلة دون أن يستظهر سوء نية الطاعن و قصده الإضرار بالمدعى بالحق المدنى بدليل

ينتجُه عقلاً، فإن الحكم يكون - فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون - مشوباً بالقصور في البيان بما يعيبه و يوجب نقضه و الإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ٠٩ / ١١ / ١٩٨٣ ص ٩٢٧